الثقة عن الثقة الثانى فيستوى الاسناد كلها ثقات فهذا شر اقسام التدليس لان الثقة الاول
قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية وقد رواه عن ثقة اخر
فيحكم له بالصحة وهذا غرور شديد واما القسم الاول فكرهوه جدا ذمه اكثر العلماء وكان شعبة
اشدهم ذما فروى الشافعى عن شعبة قال التدليس اخو الكذب وقال لان ازنى احب الى من ان ادلس
قال ع وهذا من شعبة محمول على الزجر والتنفير والقسم الثانى امره اخف وفيه تضييع للمروى عنه والمروى
وتوعير الطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وكذا اى مثل المدلس فى الرد المرسل الخفى قيل
الظاهر انه عطف على قوله المدلس وادخلكنا لطول العهد اى الثانى هو المدلس والمرسل الخفى اى ينقسم
اليهما ثم اعلم انه ليس المراد بالارسال هنا ما سقط من سنده الصحابى كما هو المشهور فى حد المرسل
وانما المراد هنا مطلق الانقطاع ثم الارسال بهذا المعنى على نوعين ظاهر وخفى فالظاهر ان يروى
الرجل عمن لم يعاصره اى لم يثبت معاصرته اصلا بحيث لا يشتبه ارساله باتصاله على اهل الحديث
كما يروى مالك مثلا عن سعيد بن المسيب والخفى هو ان يروى عمن سمع منه ما لم يسمع منه او عمن لقيه
ولم يسمع منه او عمن عاصره ولم يلقه فهذا قد يخفى على كثير من اهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر
واحد وهذا اشبه بروايات المدلسين كذا حققه العراقى اذا صدر من معاصر لم يلق
قيد واقعى لا احترازى كان الانسب ان يقول او هو الصادر من معاصر ولذا قال تلميذه وهذا الشرط
يوهم ان له مفهوما وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل خفى الا ما صدر عن معاصر لم يلق انتهى وفيه ان الحصر
غير صحيح لما تقدم من الصور ومن جملتها معاصر لم يلق من حدث عنه كان الظاهر ان يقول لم يعرف
لقاؤه كما صرح به فيما سيأتى بل بينه اى المعاصر وبينه اى المحدث عنه واسطة ظاهر
كلامه ان بل للاضراب تاكيد لعلى وجه الانتقال ويمكن ان يكون بل للابطال اعدولا عن الحصر المفهوم
من الاول وافادة للمفهوم المستفاد من الثانى فانه يشعر انه نفى الواسطة مع تحققها وهذا

اعم

والمرسل ح

٧٢

اعم من ان يكون معاصرا له او لم يكن فيشمل جميع الصور السابقة والفرق بين المدلس الخفى دقيق اى
وبالبيان حقيق يحصل وفى نسخة حصل تحريره بما ذكرنا هنا اى بما ذكر بعده من تحريره كما يدل عليه
قوله وهو ان التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه اياه اى والمرسل الخفى يختص بمن روى
عمن عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفى قيل الاظهر فى العبارة ان يقول بما ذكر مقيدا بالان وغير
مقيد ويجوز اى ح ان يراد به التقرير السابق فى تقسيم السقط الى الواضح والخفى حيث اعتبر فى الاول
عدم التلاقى فعلم ان التلاقى معتبر فى الباقى الذى هو المدلس بقرينة المقابلة والمرسل الخفى من الاول
كما يدل عليه قوله من معاصر لم يلق فعلم من مجموع ما سبق الفرق بينهما وهذا انما يتأتى اذا لم يجعل
المرسل قسما من الثانى ومن ادخل كصاحب الخلاصة فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقى كالنووى
والعراقى لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه اى تعريف التدليس والصواب التفرقة بينهما وفيه انه
لا منع من ان يكون بينهما عموما وخصوصا ويدل على ان اعتبار اللقى فى التدليس دون المعاصرة وحدها
لا بد منه خبر ان ومقدم على قوله دون المعاصرة وفا اى يدل قوله اطباق اهل العلم بالحديث متعلق
بالعلم اى اتفاقهم على ان رواية المخضرمين جمع المخضرم بالخاء والضاد المعجمتين وفتح الراء يقال
خضرم عما ادركه قطع وهو الذى ادرك الجاهلية فى زمن النبى عم ولم يره وسيأتى الخلاف
فى انهم هل هم معدودون من الصحابة ام من كبار التابعين كما هو الصحيح وعدهم مسلم عشرين
نفسا كابى عثمان النهدى بفتح نون وسكون الهاء وقيس بن ابى حازم عن النبى عليه السلام من قبيل
الارسال اى الخفى لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به فى التدليس لكان هؤلاء
مدلسين لانهم عاصروا النبى عليه السلام قطعا ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا والظاهر ان المخضرم
من عرف عدم لقيه لا من لم يعرف انه لقيه وبينهما فرق كما لا يخفى فيكون حديثهم من المرسل الجلى قريب
من مراسيل الصحابة وممن قال باشتراط اللقى فى التدليس الامام الشافعى وابو بكر البزار بالتشديد الزاء

على ما ذكره السخاوى وهو
معنى قوله فاما ان عاصره
ولم يعرف انه لقيه

Copyright © King Saud University